



تقييم حالة

## العلاقات الإسرائيلية – التركية في ضوء رفض إسرائيل الاعتذار

د. محمود محارب | نوفمبر ٢٠١٢

## العلاقات الإسرائيلية - التركية في ضوء رفض إسرائيل الاعتذار

سلسلة: تقييم حالة

د. محمود محارب | نوفمبر ٢٠١٢

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٢

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقية والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليةّ عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالحٍ مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامجٍ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: ٨٢٦ - منطقة ٦٦

الدفنة

ص.ب: ١٠٢٧٧

الدّوحة، قطر

هاتف: +٩٧٤ ٤٤١٩٩٧٧٧ | فاكس: +٩٧٤ ٤٤٨٣١٦٥١

[www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

١	مقدمة
٢	تقرير لجنة بالمر وطررد السفير الإسرائيليّ
٤	إسرائيل ومعضلة الاعتذار
٦	معارضو الاعتذار
١٠	مؤيدو الاعتذار
١٢	قطع العلاقات العسكرية الأمنية وتطور في العلاقات الاقتصادية
١٣	من دولة صديقة إلى دولة معادية
١٥	توجيه لائحة اتهام ضد كبار قادة الجيش الإسرائيليّ
١٦	فشل محاولات المصالحة
١٨	الوساطة البريطانية
٢١	الخلاصة

## مقدمة

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا في عام ٢٠٠٢، شهدت العلاقات التركية - الإسرائيلية تآكلاً تدريجياً ومستمرّاً ازداد عامّاً بعد آخر. وبعد مرور عدّة سنوات، ما لبثت أن تغيّرت طبيعة هذه العلاقات بين الدولتين من علاقات ودّ وتحالف، كانت سائدة لعقدٍ كامل قبل وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة، إلى علاقات جفاءٍ وتباعد على المستوى السياسيّ على الأقلّ، لا سيّما بعد العدوان الإسرائيليّ على قطاع غزّة في نهاية عام ٢٠٠٨ وبداية عام ٢٠٠٩. فقد أدخل هذا العدوان العلاقات بين الدولتين في مرحلةٍ جديدة، اتّسمت بالتوتر السياسيّ وبازدياد حدّة انتقادات تركيا للسياسة الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطينيّ وأراضيه المحتلة، وتضاعف وتيرتها، إذ ما انفكّ قادة تركيا - وخاصةً رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان - يهاجمون السياسة الإسرائيلية وينتقدونها بشدّة.

شهد عام ٢٠١٠ مزيداً من التدهور في العلاقات السياسيّة بين الدولتين بعد اعتداء الجيش الإسرائيليّ على أسطول الحرّية المتّجه إلى غزّة في المياه الدوليّة في أيار / مايو سنة ٢٠١٠، وقتله تسعة مواطنين أتراك كانوا على متن سفينة مرمرة التركية. لقد هزّ هذا الاعتداء العلاقات الإسرائيلية - التركية بشدّة، وأدخلها في طورٍ جديد من التوتر السياسيّ. وطالبت تركيا إسرائيل بـعيد الاعتداء الإسرائيليّ، بثلاثة مطالبٍ محدّدة وواضحة، وهي: تقديم اعتذارٍ رسميٍّ لتركيا، ودفع تعويضات لعائلات الضحايا الأتراك، وفكّ الحصار عن قطاع غزّة. وربطت تركيا بين استجابة إسرائيل

لهذه المطالب الثلاثة ومستقبل العلاقات بين الدولتين. وأكدت أنه إذا لم تستجب إسرائيل لهذه المطالب فإن تركيا ستتخذ جملةً من الخطوات ضدها لمعاقبته على جريمة قتل مواطنيها التسعة واعتدائها على أسطول الحرية في المياه الدولية. تحاول هذه الورقة تقديم قراءة تحليلية لطبيعة العلاقات بين إسرائيل وتركيا في ضوء المطالب التركية الثلاثة، والوقوف على الاتجاهات الإسرائيلية المتعددة تجاه مطلب الاعتذار، وتحليل العوامل التي كانت وراء رفض إسرائيل الاعتذار، والوقوف على الاحتمالات المتعددة لمستقبل العلاقات الإسرائيلية - التركية.

### تقرير لجنة بالمر وطرده السفير الإسرائيلي

في أعقاب تقديم تركيا شكوى للأمم المتحدة ضد إسرائيل، شكّل الأمين العام للأمم المتحدة لجنة تحقيق دولية في تموز / يوليو سنة ٢٠١٠، أطلق عليها اسم "لجنة بالمر"، للتحقيق في "أحداث" سفينة مرمرة<sup>(١)</sup>. وأثناء عمل هذه اللجنة، جرت مفاوضات بين تركيا وإسرائيل، بتشجيع من الإدارة الأميركية، من أجل التوصل إلى حلّ متفق عليه للأزمة بين الدولتين. وقد أجمعت "لجنة بالمر" تقديم تقريرها للأمين العام للأمم المتحدة ثلاث مرّات، من أجل منح فرصة لاستكمال المفاوضات الثنائية

---

<sup>١</sup> - ضمت لجنة بالمر أربعة أشخاص هم: رئيس وزراء نيوزيلندا الأسبق جيفري بالمر الذي ترأّس اللجنة، المعروف بانحيازته لإسرائيل، ورئيس كولومبيا الأسبق ألفارو أوريب المعروف هو أيضاً بانحيازته لإسرائيل وعدائه لحقوق الإنسان، ومندوب واحد لكل من تركيا وإسرائيل.

بين البلدين والتوصل إلى حلٍّ متفقٍ عليه للأزمة بين الدولتين<sup>(٢)</sup>. بيد أن المفاوضات بينهما باءت بالفشل بسبب رفض إسرائيل الاعتذار لتركيا. وعلى إثر صدور تقرير بالمر واستمرار رفض إسرائيل تقديم الاعتذار، أعلن وزير خارجية تركيا داود أوغلو في مؤتمر صحفي في ٢٠١١/٩/٢، عن جملة من الخطوات العقابية ضد إسرائيل، تضمنت ما يلي: طرد السفير الإسرائيلي من تركيا، وتخفيض التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين إلى مستوى سكرتير ثانٍ، وطرد كل من هو أعلى مرتبة من السكرتير الثاني في السفارة الإسرائيلية، بما في ذلك الملحقين العسكريين والأمنيين، وإلغاء جميع الاتفاقات والصفقات العسكرية بين الدولتين. وشدد داود أوغلو في مؤتمره الصحفي على أنه "حان الوقت لتدفع إسرائيل ثمنًا عن كل ما فعلته وتتوقف عن عدّ نفسها فوق القانون". وأشار أوغلو أيضًا إلى أن تركيا ستقدم دعماً لكل مواطن تركي يرغب في مقاضاة إسرائيل لقتلها تسعة مدنيين أتراك كانوا على متن سفينة مرمرة<sup>(٣)</sup>. وعلاوة على ذلك، ذكر عدد من المسؤولين الأتراك في أعقاب صدور تقرير بالمر، أن تركيا تحتفظ بحقها في اتخاذ المزيد من الخطوات العقابية ضد إسرائيل، ومن بينها التوجه إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع

<sup>٢</sup> - براك رفيد، "رئيس الحكومة نتنياهو اقترح تأجيل نشر تقرير بالمر بنصف سنة وتركيا ترفض"، هآرتس، ٢٠١١/٨/٢٨.

<http://www.haaretz.co.il/misc/article-print-page/1.1373404>

<sup>٣</sup> - "تركيا تردّ على التقرير: طرد السفير الإسرائيلي"، موقع واي نت، ٢٠١١/٩/٢.

<http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4117043,00.html>

غزة، وتعزيز أسطولها العسكري في شرقيّ البحر المتوسط لحماية حرية الملاحة في المياه الدوليّة<sup>(٤)</sup>.

## إسرائيل ومعضلة الاعتذار

قد يبدو للوهلة الأولى أنّ الاعتذار كان المطلوب الأسهل على إسرائيل الاستجابة له من بين المطالب الثلاثة التي اشترطتها تركيا لإعادة علاقاتها الطبيعيّة معها. بيد أنّه تبين أنّ الاعتذار كان الأكثر صعوبة بالنسبة إلى إسرائيل. إذ اتّضح من المفاوضات التي جرت بين تركيا وإسرائيل، أنّه في حين كان بالإمكان التوصل إلى تفاهم بشأن مطلبيّ التعويض وفكّ الحصار عن قطاع غزة، ظلّ رفض إسرائيل الاعتذار لتركيا العقبة الكأداء التي تحوّل دون التوصل إلى اتّفاقٍ ينهي الأزمة بين الدولتين. وفي الوقت الذي تمسّكت فيه برفض الاعتذار، أعربت إسرائيل أكثر من مرّة، في سياق تمسّكها بتبرير الهجوم على سفينة مرمرة، عن أسفها لسقوط ضحايا أترك، محاولةً بذلك الاستعاضة عن الاعتذار عمّا فعلته. بيد أنّه كان واضحاً لكلّ من إسرائيل وتركيا الفرق الكبير بين الإعراب عن الأسف وتقديم الاعتذار. فالاعتذار، خلافاً

<sup>٤</sup> - تركيا: سنزيد النشاطات البحريّة في شرقيّ البحر المتوسط، موقع واي نت، ٢٠١١/٩/٣.

للإعراب عن الأسف، يشمل الإقرار بالخطأ وتحمل المسؤولية على جميع الصعد، لا سيما الأخلاقية والسياسية والقانونية.

وقد دار نقاش في أوساط كثيرة في إسرائيل بشأن الاعتذار، وانقسمت الآراء في هذه المسألة بين مؤيدٍ لتقديم إسرائيل الاعتذار ومعارضٍ له. ولكن، من المهم الإشارة إلى أنّ النقاشات والاختلافات بشأن الاعتذار، جرت على أرضية مجموعة من الفرضيات التي تتفق عليها أطراف الخلاف في إسرائيل، وأهمها:

أولاً: إنّ جذر الخلاف مع تركيا يعود إلى وصول نخبة جديدة إلى سدّة الحكم في تركيا عن طريق صناديق الاقتراع في عام ٢٠٠٢، لها مفاهيم وفرضيات بشأن دور تركيا ومكانتها؛ وبذلك تتبع سياسات خارجية، دولية وإقليمية، جديدة تختلف اختلافاً كبيراً عن سياسات الحكومات التركية السابقة في ما يخصّ الموقف من القضية الفلسطينية والعلاقة مع الدول العربية والإسلامية وإسرائيل.

ثانياً: إنّ الإصلاحات العميقة الشاملة، لا سيما الدستورية والقانونية منها، التي أجرتها تركيا تحت قيادة حزب العدالة والتنمية في بنية النظام السياسي التركي، قد حدّت بشكلٍ حاسم من سطوة حليفيّ إسرائيل التقليديين ونفوذهما في عملية صنع القرارات في تركيا - وهما المؤسسة العسكرية والبيروقراطية الكمالية - فباتت الحكومة التركية المنتخبة ديمقراطياً هي التي تصنع القرارات.



ثالثاً: إنّ طبيعة العلاقات بين إسرائيل وتركيا ليست متناظرة (asymmetric)، بحكم قناعة النّخب في إسرائيل بأنّ إسرائيل في حاجة إلى هذه العلاقات أكثر من حاجة تركيا إليها<sup>(٥)</sup>.

وانطلاقاً من هذه الفرضيات، لم يدُر النقاش والخلاف بين النّخب ومُتخذي القرارات في إسرائيل في شأن إمكانية إعادة العلاقات بين تركيا وإسرائيل إلى فترة التّحالف التي كانت سائدة بينهما في العقد الذي سبق وصول حزب العدالة والتّنمية إلى سدّة الحكم، وإنّما في شأن إمكانية وقف تدهور هذه العلاقات وكيفية الحفاظ على مستوى جيّد منها في الظروف والشروط المذكورة أعلاه.

### معارضو الاعتذار

تبلورت وجهتا نظريّ متعارضتان في الحكومة الإسرائيليّة وفي "لجنة الثمانية الوزاريّة" بشأن الموقف الإسرائيليّ من الاعتذار. وكان من أبرز المعارضين للاعتذار أفيغدور ليبرمان وزير الخارجيّة؛ وموشيه يعلون القائم بأعمال رئيس الحكومة ووزير الشؤون الإستراتيجيّة. في المقابل، برز من بين مؤيّدي الاعتذار وزير الدفاع إيهود براك، والوزير دان مريدور المسؤول عن ملفّ أجهزة الأمن الإسرائيليّة. أمّا رئيس الحكومة الإسرائيليّة بنيامين نتنياهو، فقد امتنع لشهورٍ طويلة عن اتّخاذ موقفٍ واضح بشأن الاعتذار. وادّعى في المحادثات التي كان يجريها مع الإدارة الأميركيّة أنّه يميل إلى

---

<sup>٥</sup> - للمزيد انظر: غاليه ليندنشتراوس، توست وحوار: براداييم جديد في سياسة الخارجيّة والأمن التركيّة (تل أبيب: معهد أبحاث الأمن القومي، ٢٠١٠)؛ وانظر كذلك: ألون لينيل، ديمو - إسلام: ديمقراطيّة إسلاميّة في تركيا، الطبعة الثانية (تل أبيب: الكيبوتس الموحد، ٢٠٠٨).

تقديم الاعتذار، ولكنه يخشى من انسحاب حزب "إسرائيل بيتنا" بزعامة ليبرمان من الائتلاف الحكومي، احتجاجاً على ذلك. ولكن، بعد أن أعلن ليبرمان أنه لن ينسحب من الائتلاف الحكومي، حتى وإن قرّرت الحكومة الإسرائيلية الاعتذار لتركيا<sup>(٦)</sup>، قدّم ننتياهو تبريراً جديداً للإدارة الأميركية لعدم الاعتذار، متمثلاً في الضّغط السياسيّ الشعبيّ الإسرائيليّ المعادي لتركيا الذي يواجهه في إسرائيل. وفي منتصف شهر آب / أغسطس من عام ٢٠١١ - في عشية نشر تقرير بالمر - رفض ننتياهو طلب وزيرة الخارجية الأميركية هيلري كلنتون أن تقدّم إسرائيل الاعتذار لتركيا من أجل إنهاء الأزمة، وأخبرها بقراره النهائيّ أنّ إسرائيل لن تعتذر لتركيا<sup>(٧)</sup>.

ولتوضيح الصورة بشأن الاعتذار، سنعرض باختصار أبرز المبررات التي يطرحها معارضوه؛ ثمّ سنعرض مبررات مؤيديه. فقد شدّد معارضو الاعتذار على المبررات التالية:

١. لا يوجد أيّ ضمانٍ يساعد على أن يؤديّ الاعتذار إلى تحسين العلاقات بين الدولتين، ولا حتى إلى وقف تدهورها. فإسرائيل كانت قد اعتذرت رسمياً عن إهانة السفير التركيّ في إسرائيل، وفقاً لما طالبتها به تركيا، وفي فترة إنذار حدّتها لها بأربع وعشرين ساعة. بيد أنّ ذلك الاعتذار لم يؤديّ إلى تحسين العلاقات السياسيّة بين الدولتين ولم يوقف تدهورها. ولن يقود الاعتذار أيضاً

<sup>٦</sup> - براك رفيد، "ليبرمان: لن ننسحب من الحكومة بسبب الاعتذار لتركيا"، هآرتس، ٢٤/٧/٢٠١١.

<http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1181448>

<sup>٧</sup> - أتيليا شيمبلي، "ننتياهو لكلنتون: لن نعتذر لتركيا"، واي نت، ١٧/٨/٢٠١١.

<http://www.ynet.co.il/articles/0.7340.L-4110110.00.html>

إلى تغييرٍ ذي شأنٍ في العلاقات العسكرية - الأمنية بين الدولتين، لأنَّ "التغييرات الدراميّة في تركيبة قيادة الجيش التركيّ بعد استقالة رئيس هيئة أركان الجيش التركيّ وقادة أذرع الجيش التركيّ المختلفة، وضعت حدًّا للأمال في إسرائيل في إمكانية إعادة العلاقات الأمنيّة بين الدولتين إلى سابق عهدها"<sup>(٨)</sup>.

٢. يرى تيارٌ في المؤسسة الإسرائيليّة أنّ تركيا تهدف إلى إهانة إسرائيل وفرض شروطها وإملاءاتها عليها، وأنّ تقديم اعتذارٍ لتركيا يلحق الأذى بهيبة إسرائيل ويمسّ بمكانتها في المنطقة و"يلطّخ شرفها القوميّ بالوحل". وقد أكّد الوزير موشيه يعلون، ككثيرٍ من المسؤولين الإسرائيليّين، أنّ "الشرف القوميّ ليس كلمة من الشارع وإنّما هو مصطلح له دلالاته الإستراتيجيّة، وقال في تصريحٍ صحافيّ: "إذا أهاننا أردوغان وأرغمنا على أن نسير على أربع، فإنّه سيظهر كزعيمٍ إقليميّ في الشرق الأوسط. وهو لن يتوقّف حتّى إذا اعتذرنا، لا قدر الله"<sup>(٩)</sup>. وادّعى البروفيسور أفرايم عنبار مدير عامّ مركز "بيغن - السادات" للدراسات الإستراتيجيّة في جامعة بار إيلان، أنّ هدف تركيا هو إهانة إسرائيل، وأنّ العلاقات التركيّة - الإسرائيليّة ليست مرتبطةً بما تفعله إسرائيل وإنّما بالتغييرات التي طرأت على السياسة الخارجيّة التركيّة تحت حكم حزب

<sup>٨</sup> - عران، عوديد، وغاليه لندشترأوس، "بين الاستقالة والاعتذار: علاقات إسرائيل - تركيا في ضوء الثورة الهادئة"، مباط عال، عدد ٢٧٢ (٢٠١١/٨/١).

<http://www.inss.org.il/heb/publications.php?cat=76&incat=&read=5378>

<sup>٩</sup> - براك رفيد، "القائم بأعمال رئيس الحكومة موشيه يعلون: أردوغان لن يتوقّف حتّى وإن اعتذرنا"، هآرتس، ٢٠١١/٨/١٦.

<http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1373878>

العدالة والتنمية. فتركيا تحت قيادة هذا الحزب تسعى إلى قيادة العالم العربي والإسلامي، لذلك هي ترى أنّ العلاقات الجيدة مع إسرائيل تمثل عبئاً عليها. ولم يشدد افرام عنبار على ضرورة رفض الاعتذار فحسب، بل أكد على تبني سياسة هجومية ضدّ تركيا وجباية الثمن منها بسبب مواقفها تجاه إسرائيل. وفي هذا السياق، دعا إلى "شيطنة" الحكومة التركية وتغيير الانطباع السائد عنها أنّها تتبنى سياسة إسلامية معتدلة، والتأكيد على أنّها تتبنى سياسة إسلامية متطرّفة، وتسير في اتجاه غير ديمقراطي؛ والعمل ضدّها على الصعيد العالمي لا سيّما في دوائر اتّخاذ القرار في واشنطن، والتوجّه أيضاً إلى دوائر مهمّة في تركيا لا تزال تتعاطف مع إسرائيل وخاصّةً بين صفوف المؤسّسة العسكريّة والقوى العلمانيّة<sup>(١٠)</sup>.

٣. لا يوجد أيّ ضمانٍ يُلزم تركيا بالألا تلاحق ضباط الجيش الإسرائيليّ وجنوده قانونياً إذا ما اعتذرت إسرائيل. وسيكون وضع إسرائيل القانونيّ أسوأ، لأنّ الاعتذار يعني بوضوح الاعتراف بالخطأ وتحمل المسؤولية.

٤. سيمثّل الاعتذار سابقةً خطيرةً لجهاتٍ فلسطينية وعربية أخرى لترفع دعاوى ضدّ ضباط الجيش الإسرائيليّ وجنوده، في قضايا أخرى كثيرة جرت في الماضي أو تلك التي قد تحدث في المستقبل.

<sup>١٠</sup> - افرام عنبار، "فليعتذر الأتراك"، هآرتس، ١/٨/٢٠١١.

## مؤيدو الاعتذار

أيد الاعتذار طيفاً واسعاً من النخب في إسرائيل، شمل عدداً من الوزراء والمؤسسة الأمنية والمستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية. وقد بلورت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية بالاشتراك مع وزارة القضاء الإسرائيلية تقدير موقف، دعنا فيه إلى تقديم صيغة اعتذار من شأنها أن تنهي الأزمة مع تركيا وتمنع أطرافاً تركية من أن ترفع دعاوى قانونية ضد ضباط الجيش الإسرائيلي وجنوده<sup>(١١)</sup>. وأيد المستشار القضائي للحكومة يهودا فاينشتاين قيام إسرائيل بالاعتذار إذا ما التزمت تركيا بالألا ترفع دعاوى قانونية ضد ضباط الجيش الإسرائيلي وجنوده<sup>(١٢)</sup>. وطرح مؤيدو الاعتذار مجموعة من المبررات، أهمها:

١. إن تركيا دولة محورية في الشرق الأوسط ويزداد نفوذها ودورها في المنطقة عاماً بعد آخر، وهناك مصلحة إسرائيلية عليا للحفاظ على علاقات جيدة معها. صحيح أن الاعتذار لن يُعيد العلاقات مع تركيا إلى ما كانت عليه، ولكنه يساهم مساهمة أساسية في وقف تدهور هذه العلاقات، وفي إنهاء حالة التوتر السياسي بين البلدين، ويفتح المجال لصفحة جديدة من العلاقات بين الدولتين ويتيح تطويرها على أساس المصالح المشتركة.

<sup>١١</sup> - عاموس هارنيل، "المؤسسة الأمنية ستؤيد الاعتذار بشأن أحداث الأسطول"، هآرتس، ٢٠١١/٧/١٧.

<http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1180617>

<sup>١٢</sup> - براك رفيد، "المستشار القضائي للحكومة يوصي بالاعتذار"، هآرتس، ٢٠١١/٧/٢١.

<http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1181102>

٢. إنّ العلاقات الإسرائيلية التركية ليست علاقات ثنائية فقط، وإنّما هي علاقات ثلاثية تشكّل الولايات المتحدة منذ سنوات طويلة الضلع الثالث فيها، فهي معنية بوضع حدّ للأزمة القائمة بين أهمّ حليفين لها في المنطقة.

٣. دأبت إستراتيجية إسرائيل عبر العقود المنصرمة على الحفاظ على علاقات جيدة مع واحدة على الأقلّ من الدول المحورية في الشرق الأوسط (تركيا، وإيران، ومصر، والسعودية). وقد فقدت إسرائيل نظام مبارك وباتت علاقتها بمصر ما بعد الثورة غير واضحة وغير مستقرة؛ وهناك مواجهة مع إيران؛ وتكاد قنوات الاتصال مع السعودية تكون غير موجودة. لذلك ينبغي العمل على تحسين العلاقات مع تركيا قدر الإمكان.

٤. يتطلّب تطوّر أحداث الربيع العربيّ، ولا سيّما في سورية، إقامة حدّ أدنى من العلاقات السليمة مع تركيا. فالمنطقة تشهد تغييرات إستراتيجية مهمّة تضع إسرائيل أمام تحديات ومخاطر جسيمة. ففي الماضي كانت إسرائيل تواجه 22 نظاماً عربياً بنجاح. ولكنّها ستواجه في المستقبل القريب 350 مليون عربيّ يزداد تأثيرهم في سياسات دولهم بشكلٍ كبير. وفي ظلّ هذه الظروف، ليست إسرائيل في حاجة إلى أعداء جدد، لا سيّما وأنّ تركيا دولة محورية وعضو في حلف الناتو<sup>(١٣)</sup>.

<sup>١٣</sup> - للمزيد انظر: يهودا بن منير، "من الأفضل الاعتذار"، هآرتس، ٢٦/٧/٢٠١١.

٥. منع رفع الدعاوى القانونية ضدّ ضباط الجيش الإسرائيليّ وجنوده، إذ بالإمكان التوصل إلى اتفاقٍ مع تركيا بشأن الالتزام بعدم رفع هذه الدعاوى مقابل تقديم الاعتذار ودفْع التّعويض.
٦. لا يوجد ضمان يمنع تدهور العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدولتين في حال استمرار إصرار إسرائيل على عدم الاعتذار واستمرار تفاقم الأزمة<sup>(١٤)</sup>.

### قطع العلاقات العسكرية الأمنية وتطور في العلاقات الاقتصادية

وصلت العلاقات العسكرية - الأمنية والصّفات العسكرية بين إسرائيل وتركيا إلى الحضيض بعد العدوان الإسرائيليّ على سفينة مرمرة. فقد أوقفت تركيا المناورات العسكرية المشتركة بين الدولتين، وأنهت الصّفات العسكرية، ووضعت حدًا للعلاقات المخبرانية - الأمنية التي كانت قد بدأت سرّيّة في عام ١٩٥٧. وكانت نقطة التحوّل في العلاقات المخبرانية بين الدولتين عندما عين أردوغان في تمّوز / يوليو سنة ٢٠١٠ مستشاره لشؤون إيران، هاغان فيدان - المعروف وفقًا لما ذكره عددٌ من المسؤولين الإسرائيليّين، بتعاطفه مع إيران - رئيسًا للمخابرات الخارجية التركيّة<sup>(١٥)</sup>. وقد عبّر وزير الدفاع الإسرائيليّ إيهود براك عن قلقه الكبير من تعيين هاغان فيدان

<sup>١٤</sup> - عران، عودد، وغالية لندشتراوس، "بين الاستقالة والاعتذار..."، مصدر سبق ذكره. انظر كذلك: عاموس هارثيل، "المؤسسة الأمنية ستؤيد الاعتذار..."، مصدر سبق ذكره.

<sup>١٥</sup> - يوسي ملمان، "إعلان تركيا عن تجميد التجارة هو سلاح ذو حدين"، هآرتس، ٦/٩/٢٠١١.

رئيساً للمخابرات التركية قائلاً: "عندنا أسرارٌ كثيرة في أيدي المخابرات التركية الخارجية، والتفكير في أنّ هذه الأسرار قد تكون مفتوحة أمام الإيرانيين للاطلاع عليها مقلق للغاية"<sup>(١٦)</sup>.

على خلاف قطع العلاقات العسكرية والأمنية وإنهاء الصفقات التجارية العسكرية، شهدت العلاقات الاقتصادية تطوراً متزايداً بين تركيا وإسرائيل منذ عام ٢٠١٠. فقد وصل التبادل التجاري بين إسرائيل وتركيا في عام ٢٠١١ إلى أربعة مليارات دولار؛ وبلغت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا ١.٨ مليار دولار في عام ٢٠١١ مسجلة ارتفاعاً بـ ٣٤% عما كانت عليه في عام ٢٠١٠. وبلغت الواردات الإسرائيلية من تركيا ٢.٢ مليار دولار في عام ٢٠١١ بارتفاع نسبته ٢٢% عما كانت عليه في عام ٢٠١٠.<sup>(١٧)</sup>

### من دولة صديقة إلى دولة معادية

كان لتدهور العلاقات السياسية والأمنية بين إسرائيل وتركيا في أعقاب العدوان الإسرائيلي على سفينة مرمرة تأثيره الكبير في كيفية تصنيف تركيا لإسرائيل، من

<sup>١٦</sup> - عاموس هارنيل، "يهود براك قرب رئيس المخابرات التركية لإيران"، هآرتس، ٢/٨/٢٠١٠.

<http://www.haaretz.co.il/misc/2.444/1.1214830>

<sup>١٧</sup> - ينسحاق غال، "التجارة الإسرائيلية مع أسواق الشرق الأوسط في عام ٢٠١١"، اقتصادي، مجلد ٢، عدد ١ (كانون الثاني / يناير ٢٠١٢).

[http://dayan-ng.tau.ac.il/sites/default/files/lqtisadi\\_January2012\\_eng\\_final\\_0.pdf](http://dayan-ng.tau.ac.il/sites/default/files/lqtisadi_January2012_eng_final_0.pdf)



ناحية المخاطر التي تمثلها إسرائيل على تركيا والمنطقة. فقد أدرجت الوثيقة التي أصدرها مجلس الأمن القومي التركي لعام ٢٠١٠ - والتي يطلق عليها اسم "الكتاب الأحمر" - إسرائيل في مصافّ الدول التي تثير القلاقل والنزاعات، والتي تعرّض الاستقرار في المنطقة للخطر<sup>(١٨)</sup>. ومن ناحيةٍ أخرى، أدخلت تركيا تغييراتٍ على أنظمتها التكنولوجية العسكرية تمكّنها من التّعامل مع إسرائيل كدولة معادية وليس كدولةٍ صديقة. فتركيا تملك، كدولة في حلف الناتو، طائرات وأنظمة تكنولوجية تميّز بين طائرات الدول الصديقة وطائرات الدول المعادية. وكانت هذه الأنظمة التي بحوزة الجيش التركي تعدّ الطائرات الإسرائيلية طائرات دولةٍ صديقة ما يحدّ من إمكانية الاشتباك معها. وفي أعقاب توتر العلاقات السياسية بين تركيا وإسرائيل عدّل الجيش التركي أنظمتها التكنولوجية في مركز القيادة والسيطرة وفي الطائرات والقطع البحرية التركية وفي أنظمة الدفاع الجوي التركي، لتصبح الطائرات والقطع البحرية العسكرية الإسرائيلية معرّفة كقطعٍ تابعةٍ لدولة معادية وتُعامل على هذا الأساس<sup>(١٩)</sup>. ويبدو أنّ لهذه الخطوة ما يبرّرها، ففي نهاية أيلول / سبتمبر حلّقت طائرتان عسكريّتان إسرائيليّتان فوق سفينة تركيّة كانت تتقّب عن الغاز بالقرب من الجزء التركيّ في جزيرة قبرص، ثمّ اخترقتا المجال الجويّ لقبرص التركيّة؛ فاعترضتهما طائرتان عسكريّتان تركيّتان، فعادت الطائرتان الإسرائيليّتان إلى

<sup>١٨</sup> - غاليه ليندنشتروس، "تغييرات في المفهوم التركي للأخطار - وآثارها الإستراتيجية على إسرائيل"، مباط عال، عدد ٢٢٢٠ (تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٠).

<http://www.inss.org.il/heb/research.php?cat=384&incat=&read=4533>

<sup>١٩</sup> - حاييم إيسروفيتس، "الأزمة تحدّد: تركيا تعرف سفن وطائرات الجيش الإسرائيلي كطرفٍ معادٍ"، معاريف، ٢٠١١/٩/١٣.

<http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/284/797.html>

إسرائيل<sup>(٢٠)</sup>. وقد كرّرت إسرائيل اختراقها المجال الجوي للجزء التركيّ من جزيرة قبرص عدّة مرّات، وتصدّت لها الطائرات التركيّة. ففي أواسط أيار / مايو سنة ٢٠١٢، أعلن الجيش التركيّ أنّ الطائرات التركيّة اعترضت طائرة عسكريّة إسرائيلية اخترقت أجواء قبرص التركيّة وأرغمتها على الفرار<sup>(٢١)</sup>. وفي كانون الثاني / يناير سنة ٢٠١٢، حلّقت طائرة تجسّس إسرائيلية من دون طيار فوق المجال الجويّ التركيّ، وقد حاولت طائرتان عسكريّتان اعتراضها إلاّ أنّها تمكّنت من الفرار<sup>(٢٢)</sup>.

### توجيه لائحة اتهام ضدّ كبار قادة الجيش الإسرائيليّ

قبل يومين من مرور عامين على عدوان الجيش الإسرائيليّ على سفينة مرمرة، دخلت الأزمة بين تركيا وإسرائيل مرحلةً جديدة، عندما وجّه المدّعي العامّ التركيّ في ٢٨ أيار / مايو سنة ٢٠١٢ لائحة اتهام في محكمة جنایات تركيّة، ضدّ أربعة قادة في الجيش الإسرائيليّ مسؤولين عن العدوان على سفينة مرمرة، وهم: رئيس هيئة الأركان العامّة السابق غابي أشكنازي، ورئيس جهاز المخابرات العسكريّة السابق

<sup>٢٠</sup> - "تقرير: طائرات عسكريّة إسرائيلية حلّقت فوق سفينة تركيّة"، واي نت، ٣٠/٩/٢٠١١.

<http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4129237,00.html>

<sup>٢١</sup> - "تقرير في تركيا: طائرات حربيّة اعترضت طائرة إسرائيلية"، هآرتس، ١٧/٥/٢٠١٢.

<http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1710028>

<sup>٢٢</sup> - "طائرة دون طيار إسرائيلية تجسّست فوق تركيا كاد أن يجري إسقاطها"، واي نت، ٣/١/٢٠١٢.

<http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4170916,00.html>

عاموس يادلين، وقائد سلاح البحرية السابق أليعيزر مروم، ورئيس شعبة المخابرات السابق في سلاح الجو الإسرائيلي أفيشاي ليفي. وقد طالب المدعي العام التركي بالحكم بالسجن المؤبد تسع مرّات على كلّ واحدٍ من المتهمين المذكورين<sup>(٢٣)</sup>.

## فشل محاولات المصالحة

بذلت عدّة أطرافٍ، وفي مقدّمتها الإدارة الأميركية، جهدًا من أجل إنهاء الأزمة بين تركيا وإسرائيل. وقد عدّت الإدارة الأميركية الأزمة القائمة بين أهمّ حليفين لها في المنطقة مضرّة بالمصالح الأميركية، لا سيّما في ضوء الربيع العربيّ وتطوّر أحداثه وسقوط حليفها مبارك واستمرار الثورة السوريّة، ومواصلة الجهد الدوليّ الذي تحرّكه كلّ من إسرائيل وأميركا لوقف المشروع النوويّ الإيرانيّ. وفي سياق هذا الجهد حثّت الإدارة الأميركية نتتياهو على الاعتذار لتركيا لكنّه رفض ذلك. وتشير المصادر الإسرائيليّة إلى أنّ الإدارة الأميركية قدّمت أفكارًا ومبادراتٍ لإنهاء الأزمة بين الدولتين من دون أن تحقّق نجاحًا يُذكر. ويبدو أنّ الإدارة الأميركية استخفّت بعمق التمسك التركيّ بمطلب الاعتذار، فبعد أن فشلت في إقناع نتتياهو بالاعتذار اقترحت الإدارة الأميركية أن يجري أردوغان ونتتياهو محادثةً هاتفيةً سرّية، يصرّح في أعقابها كلّ منهما تصريحًا مختلفًا لجمهوره عمّا دار بينهما، فيعلن أردوغان أنّ نتتياهو اعتذر له

<sup>٢٣</sup> - براك رفيد، "لوائح اتّهام في تركيا ضدّ أشكنازي وقيادات الجيش الإسرائيليّ"، هآرتس، ٢٨/٥/٢٠١٢.

بينما يعلن نتنياهو أنه أعرب عن أسفه لسقوط ضحايا، ثم تقوم الدولتان بتبادل السفراء من جديد. وبعد ذلك تدفع إسرائيل تعويضات لعائلات الضحايا الأتراك. بيد أن تركيا رفضت هذا الاقتراح لعدم استجابته لمطلبها الأساس الداعي لاعتذار إسرائيلي واضح<sup>(٢٤)</sup>.

وفي وقت تمسكت فيه بموقفها الرفض لتقديم الاعتذار، اتبعت إسرائيل سياسة ما أطلقت عليه بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية "استثمار المآسي"، من أجل تطبيع العلاقات مع تركيا. فقد أثار إرسال تركيا بعض طائراتها للمشاركة في إطفاء الحريق الكبير الذي شب في جبل الكرمل في أواخر عام ٢٠١٠، أمالاً في إسرائيل بأن يؤدي ذلك إلى تلطيف العلاقات بين الدولتين من دون أن تعتذر إسرائيل. بيد أنه سرعان ما اتضح لإسرائيل أن تركيا لم تتخل عن مطلب الاعتذار. وعند وفاة والدة رئيس الحكومة التركية أردوغان، أرسل نتنياهو رسالة تعزية له، فردّ عليها مكتب أردوغان برسالة شكر. وفي تلك الفترة أيضاً، أرسلت إسرائيل مساعدة في أعقاب الهزة الأرضية التي ضربت أجزاء من تركيا في عام ٢٠١١. ثم أرسلت إلى تركيا في أعقاب ذلك رجل الموساد الذي قاد صفقة تبادل الأسرى مع حماس، من أجل إيجاد صيغة لحل الأزمة بين تركيا وإسرائيل. بيد أن محاولته باءت بالفشل في ضوء تمسك إسرائيل بعدم الاعتذار<sup>(٢٥)</sup>.

<sup>٢٤</sup> - إيلي بردنشتاين، "واشنطن عرضت مخططاً لإنهاء الأزمة بين إسرائيل وتركيا"، معاريف، ١٢/١٢/٢٠١١.

<http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/315/355.html>

<sup>٢٥</sup> - إيلي بردنشتاين، "اتصالات مباشرة بين إسرائيل وتركيا"، معاريف، ٣/١١/٢٠١١.

<http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/301/954.html>

وفي نيسان / أبريل سنة ٢٠١٢، وقبل تقديم المدعي العام التركي لوائح اتهام ضد كبار قادة الجيش الإسرائيلي، اقترحت إسرائيل أن تدفع تعويضات لعائلات الضحايا الأتراك قدرها ستة ملايين دولار، إضافةً إلى الإعراب عن الأسف لسقوط ضحايا أتراك. لكنّ تركيا أصرت على مطلب الاعتذار<sup>(٢٦)</sup>.

### الوساطة البريطانية

في تمّوز / يوليو سنة ٢٠١٢، توسّطت بريطانيا، بعد التّسيق مع الولايات المتّحدة، بين إسرائيل وتركيا من أجل وضع حدّ للأزمة بينهما في ضوء استمرار الثورة في سورية وتطوّر الأحداث في الشرق الأوسط. وفي هذا السّياق، أجرى رئيس الحكومة البريطانية كاميرون سلسلة اتّصالاتٍ اتّصّلاتٍ مع رئيس الحكومة التركيّة أردوغان ورئيس الحكومة الإسرائيليّة نتنياهو. ونقل أيضاً عدداً من الرسائل بينهما. بيد أنّه لم ينجح في جسر الهوة بين الطرفين. وفي ٢٧ تمّوز / يوليو سنة ٢٠١٢، اجتمع كاميرون في مقرّه في لندن مع أردوغان، وتطرّق اجتماعهما إلى العلاقات التركيّة - الإسرائيليّة، وأشار كاميرون إلى ضرورة إنهاء أزمة العلاقات التركيّة - الإسرائيليّة في ضوء استمرار الثورة في سورية وتدهور الأوضاع فيها، ولكنّه لم يأت بأيّ تغيير في الموقف الإسرائيليّ، إذ استمرّت إسرائيل في رفضها تقديم الاعتذار. وتمسك

<sup>٢٦</sup> - تسفي بارئيل، "تقرير في تركيا: إسرائيل اقترحت دفع ٦ ملايين دولار لضحايا مرمره"، هآرتس، ٢٤/٥/٢٠١٢.

أردوغان في هذا الاجتماع بشروطه الثلاثة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل؛ وفي مقدمتها الاعتذار الإسرائيلي الواضح لتركيا<sup>(٢٧)</sup>. ومن الملاحظ أنّ كاميرون حتّ ننتياهو وأردوغان على إنهاء الأزمة بين بلديهما من أجل التّسيق بينهما بشأن الوضع في سورية. ولكن، لم تكن هناك قناعة لدى الرّأي السّائد في الحكومة الإسرائيليّة بوجود أرضيّة مشتركة متماهية بين إسرائيل وتركيا في الشّأن السوريّ ومستقبل سورية. فتركيا وفق إسرائيل تؤيّد إسقاط النظام السوريّ وإقامة نظامٍ ديمقراطيّ في سورية يأتي بحكم الإخوان المسلمين. وهذا ما لا تريده إسرائيل<sup>(٢٨)</sup> التي ترغب في إطالة الصّراع في سورية أطول فترة ممكنة، ولا ترغب في إقامة نظامٍ ديمقراطيّ قد يأتي بالإخوان المسلمين.

في الفترة التي توسّطت فيها بريطانيا بين تركيا وإسرائيل، بادر ننتياهو واجتمع مع مجموعة من الصحفيين الأتراك في مكتبه في القدس. وأعرب ننتياهو - الذي تملّق الشعب التركيّ كثيرًا في هذا اللقاء - عن رغبته في إعادة العلاقات بين إسرائيل وتركيا إلى سابق عهدها. وادّعى أنّ تركيا وإسرائيل تجمعهما مصالح مشتركة، وأنّهما الدولتان المستقرّتان الوحيدتان في المنطقة، بخلاف الدول الأخرى التي تشهد عدم استقرار. وذكر أحد مستشاري ننتياهو للصحفيين الأتراك أنّ الدولتين لا تزالان تبحتان عن "صيغة سحرية" لا تضرّ بأيّ منهما من أجل إنهاء الأزمة بينهما. وعندما نُشرت أقوال ننتياهو ومستشاريه في تركيا، ردّ وزير الخارجية التركيّة داود

<sup>٢٧</sup> - براك رفيد، 'بريطانيا تروّج لمبادرة مصالحة بين إسرائيل وتركيا'، هآرتس، ٢٠١٢/٨/٢.

<http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1791688>

<sup>٢٨</sup> - المصدر نفسه.

أوغلو ببرود، وأكد أنّ توجيه رسائل بواسطة وسائل الإعلام لن يحلّ المشكلة، وأنّ "على إسرائيل أن تعتذر من أجل تطبيع العلاقات بين إسرائيل وتركيا"<sup>(٢٩)</sup>.

وفي ١٧ أيلول / سبتمبر سنة ٢٠١٢، كشف رئيس الحكومة التركيّة رجب طيب أردوغان النّقاب عن مسعى آخر لنتنياهو في الفترة نفسها التي توسّطت فيها بريطانيا، إذ أرسلَ رجلَ أعمالٍ يهودياً أميركياً - الذي تبين أنّه كان وفقاً لما ذكرته الصّحف التركيّة رون لاودر، رئيس المؤتمر اليهوديّ العالميّ - للتوسّط من أجل إنهاء الأزمة بين الدولتين. وذكر أردوغان أنّه أكّد لمبعوث نتنياهو أنّ على إسرائيل أن تعتذر وتدفع التعويضات لعائلات الضّحايا الأتراك وتفكّ الحصار عن قطاع غزّة من أجل تطبيع العلاقات بين الدولتين. وأضاف أردوغان أيضاً أنّه في الشهر الأخيرة توجّه إليه رئيساً الولايات المتّحدة وروسيا، علاوةً على رئيس وزراء بريطانيا، وتوسّطاً لحلّ الأزمة مع إسرائيل، وأنّه أكّد من جديد على شروط تركيا الثلاثة من أجل تطبيع العلاقات مع إسرائيل<sup>(٣٠)</sup>.

---

<sup>٢٩</sup> - المصدر السابق.

<sup>٣٠</sup> - براك رفيد، "أردوغان: إسرائيل أرسلت رجل أعمال يهودياً أميركياً للتوسّط"، هآرتس، ٢٠١٢/٩/١٩.

## الخلاصة

باتت النخبة في إسرائيل تدرك أن تركيا دولةً محوريةً وقويةً في الشرق الأوسط، تزداد مكانتها وبتعزيز دورها ونفوذها في المنطقة عامًا بعد آخر. وهي تدرك أيضًا أن تركيا تمتلك عددًا مهمًا من الأوراق، علاوةً على تلك التي استخدمتها، للضغط على إسرائيل للاستجابة للمطالب التركية، وأهمها:

١. الإسراع في الخطوة التي بدأتها في نهاية أيار / مايو الماضي، في مقاضاة قادة الجيش الإسرائيلي وملاحقتهم قانونيًا بعد إدانتهم، بما في ذلك مطالبة الإنتربول بتسليمهم إلى تركيا .

٢. تجميد العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، وهي الجانب الذي لم يتأثر سلبيًا بالأزمة بين الدولتين حتى الآن، بل تعزز التبادل التجاري بين الدولتين، إذ بلغ في عام ٢٠١١ ما يقارب أربعة مليارات دولار.

٣. المبادرة وتنسيق المواقف مع الدول المحورية العربية في الشرق الأوسط ضد السياسة الإسرائيلية العدوانية بحق الشعب الفلسطيني، والعمل على إدانة إسرائيل ومقاطعتها في المؤسسات الإقليمية والدولية.

من المستبعد أن تتراجع الحكومة التركية عن مطالبها الثلاثة. ومن المتوقع أن تستمر الأزمة بين الدولتين، وأن يستمر التوتر السياسي بينهما ما لم تستجب إسرائيل للمطالب التركية. ولكن، من غير المستبعد أن تستجيب إسرائيل للمطالب التركية بعد الانتخابات الإسرائيلية القادمة، المزمع إجراؤها في كانون الثاني / يناير القادم. ويزداد احتمال قيام إسرائيل بتقديم الاعتذار والتعويض والتفاوض على مفهوم المطلب التركي بشأن فك الحصار عن قطاع غزة، في حال تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة لا



يتولّى فيها أفيغدور ليبرمان أو مسؤولٌ آخر من حزبه منصب وزير الخارجية. ولكن من المستبعد أن يعيد الاعتذار والتّعويض الدّفء إلى العلاقات الإسرائيليّة - التركيّة. فعلاوةً على مفهوم تركيا تحت قيادة حزب العدالة والتنمية لمكانتها القويّة ولدورها المحوريّ في الشرق الأوسط، والذي يتعارض مع فهم إسرائيل لدورها في المنطقة، هناك جملةٌ من قضايا الخلاف التي قد تقود إلى توتير العلاقات بين الدولتين وتفجير الأزمات بينهما؛ وفي مقدّمها ممارسات إسرائيل العدوانيّة في المنطقة واعتبار نفسها فوق القانون وفوق المحاسبة، وسياسة الاستيطان والبطش التي تتبناها ضدّ الشعب الفلسطينيّ، والاختلاف القائم بين الدولتين بشأن حقول الغاز القريبة من قبرص، والدّعم الذي تقدّمه إسرائيل للأكراد في شمال العراق، وإمكانيّة أن يشمل حزب العمّال الكردستانيّ.